دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي وانعكاسه على التحول الديمقراطي (دراسة الحالة الليبية)

حسين سالم مرجين*

الملخّص

بالرغم من كون الحراك المجتمعي في ليبيا شهد تشجيعًا ودعمًا من الخارج في مرحلة من مراحل تطوره، وذلك بهدف إسقاط النظام السياسي، وحماية مصالحه، إلا أنَّ العامل الخارجي لا يستطيع أن يفتعل حركة رفض على ذلك النطاق الواسع الذي شهدته ليبيا، والتي كانت حصيلة من الأسباب الداخلية سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تكنولوجية، وتسعى هذه الورقة إلى تحديد مفهوم، وأسباب الدور الخارجي في الحالة الليبية، إضافة إلى تحديد مراحل تطور الدور الخارجي، وتوضيح نتائجها وآثارها على مسالة الانتقال الديمقراطي، إذْ استند التدخل الخارجي إلى قراري مجلس الأمن رقمي 1970– 1973، وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُتيح لمجلس الأمن اتخاذ جميع الإجراءات حال تهديد السلم والإخلال به، كما افتقر الدور الخارجي إلى وجود خطط وبرامج واضحة لتجاوز مرحلة انهيار مؤسسات الدولة، وتقديم الدعم والمساندة لتهيئة وتعزيز الانتقال الديمقراطي، فانصب اهتمام العامل الخارجي على حماية المصالح القومية للقوى الدولية والإقليمية؛ بدلاً من مسؤولية حماية المدنيين، كما أن القوى المحلية استفادت من نهم التدخل الخارجي الكبير لتثبيت أركان قوتها في الساحة الليبية، وجاءت نتائج الورقة العلمية لتؤكد أن نجاح عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا مرهون بعملية التوازنات والتوافقات الداخلية والخارجية.

الكلمات الدالة: الحراك المجتمعي، التحول الديمقراطي، العامل الخارجي، الفاعلون المحليون، الفاعلون الخارجيون.

المقدمة

شهدت المنطقة العربية خلال مرحلة أواخر 2010م وبدايات 2011م، تغييرات لم تشهدها منذ عقود طويلة من السكون نتيجة للحكم الاستبدادي، فبعد أن ظلت هذه المجتمعات خارج موجات التغيير – استطاعت هذه المجتمعات إسقاط، وتفكيك بنية النظم الحاكمة الاستبدادية، وخلقت واقعاً جديداً، لم تشهده المنطقة من قبل، وذلك في محاولة لإعادة إنتاج المجتمع الراكد، وهذا ما حاول عالم الاجتماع الفرنسي بيير بورديو تفسيره من كون: "كي يغير العالم؛ يحتاج المرء إلى تغيير الطريقة التي يصنع بها العالم، هذه هي الرؤية والممارسة العملية التي يتم عبرها إنتاج وإعادة إنتاج الجماعات"(مارك مجدي، 2015)،فالحراك المجتمعي العربي في مجمله حصيلة عدد من الأسباب الداخلية سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم اجتماعية، أم ثقافية، أم تكنولوجية، ولكن إلى جانب هذه العوامل الداخلية، برزت أيضًا عوامل خارجية، كان لها دور بحسب كل حالة من حالات الحراك المجتمعي العربي، وربما يعتبر أيضا من ضمن السمات المشتركة فيما بينها، إلا أن العامل الخارجي كان له خصوصيته، وطابعه المميز لكل حالة من حالات الحراك العربي، فتأثير القوى الإقليمية، والدولية في الحراك العربي لا يعني التغاضي عن وجود دوافع داخلية لذلك الحراك المجتمعي، والمرتبطة بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تقاطعت مع مطالب سياسية، وهذا ما أكده مالك بن نبي كون التغيير الفاعل والقوي يأتي دائمًا من الداخل، إذْ قال: "إنها لشريعة السماء... غير نفسك تغير التاريخ" (مالك بن نبي، 1986، 32).

وارتبطت فرص نجاح العامل الخارجي على تسريع الحراك

*كلية الآداب – جامعة طرابلس – ليبيا mrginhussein@yahoo.com
تاريخ استلام البحث 2018/10/10 وتاريخ قبوله 2020/9/28.

© 2020 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

المجتمعي، بعامل توقيت التدخل، والمرحلة التي وصل إليها الصراع بين قوى الحراك وبين السلطة، ففي الحالة الليبية مثلاً: كان تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي(الناتو) هو العامل الخارجي الذي حسم الصراع هناك، من هنا تبرز أهمية الورقة في توظيف مفهوم القوة والمصلحة؛ كما تتبناها النظرية الواقعية في العلاقات الدولية في كشف وفهم تفسير دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي العربي، إذْ سيتم التركيز على الحالة الليبية كنموذج لذلك الحراك.

أهداف الورقة:

1- تحديد مفهوم الدور الخارجي وتأثيره على الحراك المجتمعي.

2- توضيح أهداف الدور الخارجي في الحالة الليبية.

3- تحديد مراحل تطور الدور الخارجي خلال مرحلة الحراك وما بعده.

4- تحديد أهم نتائج وآثار العامل الخارجي على مسالة الانتقال الديمقراطي في الحالة الليبية.

5- تحديد المسارات المستقبلية للعامل الخارجي في الحالة الليبية.

التساؤلات:

قبل طرح تساؤل الورقة، لا بد أن نتفق على أن دول الحراك العربي، وبالرغم من قيام العامل الخارجي بدور في التأثير على مجريات ذلك الحراك، إلا أنه اتسم بخصوصيته وطابعه المميز لكل حالة من حالات الحراك العربي، بالتالي فمن الخطأ أن نسقط نموذج حراك ما في أي دولة عربية على أي دولة أخرى، وبشكل عام فإن سؤال الورقة الرئيس يتمحور حول: ما علاقة العامل الخارجي بالحراك المجتمعي في ليبيا 2011م، وما انعكاسات هذه العلاقة على التحول الديمقراطي بليبيا؟ وتبرز عدد من التساؤلات الفرعية ذات العلاقة بالسؤال المطروح، أهمها:

1- ماذا يقصد بالدور الخارجي في الحالة الليبية؟

2- ما أسباب وعوامل الدور الخارجي في الحالة الليبية؟

3- ما مراحل تطور الدور الخارجي في الحالة الليبية؟

4- ما أهم نتائج وآثار الدور الخارجي على الانتقال الديمقراطي في الحالة الليبية؟

5- ما الرؤى المستقبلية للعامل الخارجي في الانتقال للمسار الديمقراطي؟

المنهجية:

يُثير موضوع دور العامل الخارجي وعلاقته بالحراك المجتمعي في ليبيا عددًا من القضايا المهمة، والتي سنحاول فهمها من خلال مقولة اقتراب العلاقة بين دور العامل الخارجي، والحراك المجتمعي في ليبيا، من خلال استخدام النظرية الواقعية حيث يقوم هذا الاتجاه على فكرة المصلحة القومية، إذْ أن شكل المصلحة هي التي تقرر العمل المطلوب، كما أن دعامتا التحليل في النظرية الواقعية هما فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد في إطار ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير أو السيطرة،(إسماعيل مقلد، 1948، 18-19) فتعدد طبيعة وتكوينات أدوار العامل الخارجي، واستعانة الحراك المجتمعي بالعامل الخارجي، وعملية التفاعل (المصلحة) بينهما ساهمت في توليد قوة أدت إلى سقوط السلطة، كما أن الحراك المجتمعي لا يزال يشهد حالة صيرورة دائمة، وتغير مستمر بفعل دور الفاعلين المحليين، والفاعلين الخارجيين، ومن ثم سيتم التركيز من خلال منهج (الاقتراب) على انعكاس هذه العلاقة على مسألة التحول الديمقراطي، كما تطلب هذا المنهج القيام بالآتي:

أ. محاولة رصد أهم المحطات التاريخية لمعرفة دور وتأثير العامل الخارجي في الحالة الليبية، وهو ما يفيدنا في تحليل اجتماعي تاريخي مقارن.

ب. إجراء مقابلات مع بعض الشخصيات والمطلعين على واقع الحراك المجتمعي؛ بهدف زيادة تبصير وتوضيح بعض الجوانب التي تتناولها الورقة العلمية.

ج. الاعتماد على حصيلة معرفية حول الحراك المجتمعي بحكم الخبرة والمعايشة اللصيقة للأحداث التي مهدت للعامل الخارجي في الحالة الليبية، والمبنية على النظرة العلمية الملتزمة بالمنهج العلمي.

د. استخدام مفهوم الحراك المجتمعي للدلالة على التغيير الحاصل في المجتمع الليبي، والتي أدت إلى سقوط النظام السياسي السابق، كما إن استخدامنا لمفهوم الحراك المجتمعي سوف يحمل مضامين نابعة من خصوصياته،

"ونقصد بالحراك المجتمعي هنا القدرة على الفعل لبعض أفراد المجتمع بالانتقال بالمجتمع من حالة السكون والجمود إلى حالة التغيير، كما أن الذين قاموا بالحراك هم مجموعة أفراد قاموا بعمليات حشد وتنظيم أنفسهم والتحدث بصوت واحد وهو السعي إلى إسقاط النظام منطلقين من كون:" الشعب يريد تغيير النظام"(حسين مرجين، 2016، 170).

هـ. استخدام مفهوم دور العامل الخارجي بمعني وجود تدخلات خارجية، سواء كان ذلك متأتياً من دول أو منظمات إقليمية أم دولية، وهذا الدور قد يكون من خلال طرح مبادرات سلمية، أو في شكل تقديم دعم عسكري، أو اقتصادي، أو إعلامي، أو دبلوماسي أو غير ذلك.

وتم تقسيم الورقة العلمية إلى خمسة محاور رئيسة، سنحاول من خلالها الولوج إلى إجابات للتساؤلات المطروحة.

المحور الأول: ماهية دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي في ليبيا.

جاء الحراك المجتمعي العربي أواخر 2010 وبدايات 2011م من خارج سياق الفكر العربي المعاصر، بحكم أنه لم يكن مسبوقا بأيّ خطاب فكري، أو رُؤيوي يُعبر عن ماهية ذلك الحراك أو يستشرفه أو حتي يمهد له (وجيه قانصو، 2012، 163)، في حين برز دور العامل الخارجي كقوة تحفيز فجائية غير متوقعة في هذا الحراك المجتمعي، مما يستدعي البحث والكشف عن ماهية هذا العامل، والتعرف إلى محركاته الخفية، فيدفعنا ذلك إلى البحث عن سبر أغوار هذا العامل بالنسبة للحالة الليبية، إذْ سنقف عند أهم المحطات في تاريخ ليبيا الحديث، لمعرفة دور وتأثير العامل الخارجي في الحالة الليبية، وفي هذا الصدد يقول – علي الوردي– عند دراستي للمجتمع العراقي، أدركت أني لا استطيع أن أفهم المجتمع في الوضع الراهن، ما لم أفهم الأحداث التي مرت به في عهوده الماضية، فكل حدث من تلك الأحداث لا بد أن يكون له شيء من التأثير قليلاً،أو كثيرًا في سلوك الناس حالياً وفي تفكيرهم (علي حميدة، 1998، 47)، بالتالي فإن اكتشاف الدلائل والمضامين التاريخية سيؤدي بدون شك إلى كشف وفهم مكانيزم أو آلية العامل الخارجي في الحالة الليبية، ومن ثم أرجو من القارئ أن يمعن النظر جيدًا في هذه الأحداث، وحركة التاريخ المتكررة لفهم ماهية وطبيعة وتأثير دور العامل الخارجي في ليبيا، ففي العام 1551م بدأ الحكم العثماني في ليبيا، إذْ كانت ليبيا تحت الاحتلال الإسباني، فاستنجد بعض أهالي ليبيا بالدولة العثمانية لنجدتهم من الاحتلال الأيبيري، واستطاع الجيش العثماني الانتصار على فرسان القديس يوحنا، وأصبحت طرابلس ولاية عثمانية، عرفت باسم ولاية طرابلس الغرب (علي حميدة، 1998، 49)، و إبان العهد القرمانلي الذي حكم ليبيا منذ 1711– 1830، تمتعت ليبيا بشبه استقلال في تدبير شؤونها الداخلية، ولكنها في نفس الوقت كان هناك دور للعامل الخارجي في إدارة شؤون الدولة؛ حيث كانت هناك تبعية للدولة العثمانية – عامل خارجي– في إسطنبول، كونها ولاية من ولايات الدولة العثمانية (علي حميدة، 1998، 49)، فقام العامل الخارجي خلال الحكم القرمانلي بدور مؤثر، وذلك من خلال محاولة زعزعة سلطتهم، فنجد مثلاً : بأن علي القرمانلي استعان بباي تونس – كعامل خارجي – من أجل استرجاع الحكم من علي برغل (تولي ريتشارد، 1967، 545–546)، ونجد أيضا أحمد القرمانلي استعان بالأمريكان من أجل التنازع حول تولي السلطة ضد أخيه يوسف (رود لفو ميكاكي، ب ت، 157–176)، وخلال سنة 1830، ونتيجة لضعف الدولة القر مانلية وتدهور أوضاعها الاقتصادية، قامت بعض القبائل بالتمرد على الدولة، ومن أهم تلك القبائل أولاد سليمان والمحاميد، إلا أن هذه القبائل لم تستطع إنهاء الحكم القرمانلي، إلا بعد تدخل العامل الخارجي؛ حيث قررت الدولة العثمانية التدخل في طرابلس مرة أخرى، وإنهاء الاستقلال السياسي للأسرة القرمانلية، خصوصًا مع بروز عامل خارجي آخر، وهي الدول الأوروبية التي بدأت في الإفصاح عن مطامعها في ليبيا (عقيل البربار، 1996،105– 108)، و حافظ المجتمع القبلي في ليبيا على استقلاله من خلال تحالفات قبلية تسمى الصفوف، وهذه الصفوف ظهرت كأحلاف بين المجتمع البدوي والريفي تعمل عل دعم الوحدة بين القبائل في مواجهة الغزو الخارجي (علي حميدة، 1998، 47)، وفي 4 أكتوبر 1911م، أعلنت إيطاليا التدخل العسكري على ليبيا(عقيل البربار، 1996، 115)، و ترجع أهم أسباب الاحتلال إلى عوامل اقتصادية، وديمغرافية، وسياسية، ويمكن تحديد ردود الفعل المجتمعي اتجاه التدخل

الإيطالي في الآتي :

1- اتجاه رحب (بالتدخل الخارجي) الاحتلال الإيطالي، وأبدى استعداده للتعاون معهم؛ بهدف حماية مصالحهم، والحفاظ على المناصب الإدارية من جهة، والانتقام من إدارة الحكم العثماني من جهة أخرى، ومثل هذا الاتجاه بعض الأعيان والمشايخ المتضررين وبعض التجار(عقيل البربار، 1996، 128– 129).

2- اتجاه تقلب بين التواطؤ والمقاومة في فترات معينة، ومثل هذه الاتجاه بعض شيوخ القبائل، وكان دافع هذا الاتجاه إضعاف الخصوم من القبائل الأخرى (علي حميدة، 1998، 166)، إذْ يقول جراتزياني" أن من كانوا يسيرون معنا، جنباً إلى جنب كانوا يرون في ذلك مصلحتهم (رودولفو جراتزياني، 1970، 153) "كما يرى أيضًا أن المسألة:" كانت لديهم مسألة انتزاع منافس لهم" (رودولفو جراتزياني، 1970، 153)

3- اتجاه قاوم الاحتلال الإيطالي على الدوام (رودولفو جراتزياني، 1970، 257).

وعملت إيطاليا على إذكاء روح الانقسام من خلال سياسة فرق تسد (علي حميدة، 1998، 150)، إذْ يرى جراتزياني (قائد عسكري إيطالي) أنه يمكن أخذ البدو، إما تدريجياً أو ببطء بامتصاصهم في تنظيماتنا، أو بتجويعهم بقفل أسواق الشراء في وجوههم، ووصل الأمر إلى مطالبة بعض القبائل طلب المعونة من إيطاليا للقضاء على القبائل المنافسة لها (رودولفو جراتزياني، 1970، 257)، واستغلت ايطاليا ذلك، حيث وجدتها فرصة لفرض سيادتها على المنطقة، ويقول جراتزياني بأنه:"لما لم يكن من الممكن اجتناب ذلك كانت تواجهنا مسألة الملاءمة في اتخاذ طريقة لاجتذابهم إلينا بدلاً من اتخاذهم أعداء لدودين لنا، لا يمكن قهرهم، كما يؤكد الاستفادة من الخصومات والعداوات التي تقوم دائماً بين جماعات من سلالات مختلفة، والتي ترجع حسب رأيه إلى أسباب بعيدة، وأحقاد قديمة(رودولفو جراتزياني، 1970، 188)، وعملت إيطاليا على تأجيج الفتنة بين القبائل والمناطق الليبية فوقعت حرب أهلية فى سنة 1920م بين مصراتة وروفله(عمرو بغني، 2015، 120– 130)، وفي نفس السنة وقعت حرب أهلية أخرى في منطقة الجبل الغربي بين الزنتان والرجبان من جهة، ونالوت وجادو ويفرن من جهة أخرى(الطاهر الزاوي، 2004، 393).

وخلال العام 1939م، عقدت بعض القيادات الليبية اجتماعاً في الإسكندرية بغية تفويض إدريس السنوسي بالاتصال بالإنجليز لتنظيم التعاون المشترك لتحرير ليبيا (اروبعي قناوي، 2014، 208)، ومع حلول سنة 1943م تغيرت الأوضاع في ليبيا، إذْ استطاع الحلفاء الانتصار على قوات المحور، وتم الاتفاق على أن تكون إدارة إقليمي طرابلس وبرقة للقوات البريطانية، وإدارة فرنسا لإقليم فزان (اروبعي قناوي، 2014، 211)، وفي أكتوبر 1947م تم الاتفاق ما بين الدول الكبرى على إرسال لجنة لتقصي الحقائق؛ للتعرف على رغبات السكان في ليبيا وللاتصال بالجماعات المختلفة، والحكومات ذات المصلحة؛ للوقوف على وجهات نظرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ووصلت اللجنة إلى طرابلس في مارس 1948م، تعرفت خلالها على أحوال السكان الاقتصادية والاجتماعية، وعلى أفكارهم السياسية وآرائهم في تقرير مصيرهم، كما تعرفت على وجهة نظر الإدارة الفرنسية والبريطانية، وأوضحت اللجنة في تقريرها رأي الشعب الليبي في شكل الدولة ونظام الحكم (آمال السبكي، 1990، 19–20)، كما أكدت الجامعة العربية أيضا في العام 1947م على وحدة ليبيا، وحقوق الشعب الليبي في تقرير مصيره، ففي القرار رقم (182) الدورة السابعة، جلسة رقم (5)، لعام،1947أكدت الدول العربية بأنه:" لما كان حق ليبيا في وحدتها واستقلالها هو حق طبيعي ثابت بحكم التاريخ، وبما أهدرت من دماء غزيرة في سبيل الذود عن وحدتها واستقلالها، وبمناسبة قرب البت في مصير المستعمرات الإيطالية؛ فإن المجلس إذ يرقب المسألة الليبية بقلق زائد، ويؤكد مرة أخرى ما قرره من وحدة البلاد الليبية(برقة – طرابلس – فزان) واستقلالها هو الهدف الأول الذي يجب أن تتشدد إليه كافة الوسائل الفعالة الممكنة"(آمال السبكي، 1990، 34)، وقررت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعيين مندوب لها في ليبيا بغية تسهيل مساعدة الشعب الليبي في تحقيق استقلاله وتكوين مؤسسات قادرة على قيام البلاد في مرحلة ما بعد الاستقلال، إذْ تقرر تعيين إدريان بلت مندوب الأمم المتحدة في ليبيا في العاشر من ديسمبر 1949م، وتقرر تعيين مجلس يعاونه في أداء مهمته يسمى المجلس

الاستشاري للأمم المتحدة بليبيا (محمود أبوصوة، 2012، 594-595)، وفي عام 1950م، طالب المندوب الأممي بضرورة إزالة كل القيود التي تقيد حركة الأفراد بين أقاليم ليبيا الثلاثة: برقة، وطرابلس، وفزان، وحركة التبادل التجاري بين هذه الأقاليم الثلاثة، تمشيًا مع القرارات الأممية التي طالبت بقيام الدولة القائمة بالإدارة بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة في ليبيا بإدارة البلاد بغرض المساعدة في إقامة وحدة ليبيا واستقلالها (آمال السبكي، 1990، 90)، وفي 24ديسمبر 1951 تم الإعلان عن استقلال ليبيا.

وفي سنة 2001م قام العامل الخارجي بدور مهم في السياسة الداخلية الليبية، وذلك بعد تسليم الأسلحة النووية والبيولوجية إلى الولايات المتحدة الأميركية، والقيام بتعويضات تفجير الطائرتين الأمريكية والفرنسية، وغيرها من التعويضات، فجاءت مثلاً:جل إصلاحات النظام السياسي السابق في مرحلة 2006 استجابة لمطالب العامل الخارجي من خلال مشروع ليبيا الغد، كما أن المعارضة الليبية في الخارج عولت على العامل الخارجي للوصول إلى سدة الحكم (المنصف وناس، 2017، 49)، وخلال أحداث فبراير 2011م حاول النظام السياسي السابق الاستعانة بالعامل الخارجي؛ لكنه فشل ولم يتحصل على الدعم والمساندة المطلوبة، بل وجد كل الأبواب الإقليمية والدولية مغلقة في وجهه، وبقراءة أخرى يعتبر عدم حصول النظام السياسي السابق على دعم العامل الخارجي أحد أهم أسباب سقوطه.

وعمومًا، فإن ما يعنينا الإشارة إليه في هذا الاستعراض التاريخي المبسط والسريع هو التأكيد على الآتي:

1- يشكو تاريخ البلاد من استعانة الداخل بالخارج وذلك عند العجز عن تحقيق المطلوب، فيتم اللجوء في الأزمات الكبرى والاستثنائية إلى استدعاء الخارج (المنصف وناس، 2017، 76-77) سواء لاستمرار النظام السياسي، أو لطلب الحماية، أو القيام بعمليات الإصلاح، أو غير ذلك.

2- يؤدي أحيانًا أخرى إلى إذكاء الانقسام الداخلي ما بين الليبيين، فمثلاً استفادة إيطاليا من إذكاء العداوات بين القبائل والمناطق الليبية مما أدي إلى سقوط الجمهورية الطرابلسية (رودولفو جراتزياني، 1970، 189.).

3- أن العامل الخارجي كان له دور كبير في التأثير على السلطة في ليبيا، حيث قام أحيانًا بدور مهم في توحيد الأطراف الليبية المتنازعة على السلطة، فمثلاً: كان للعامل الخارجي دور مهم جدًا في توحيد الأطراف الليبية المتنازعة، والحصول على الاستقلال 1951م، وولادة المملكة الليبية المتحدة.

4- قام العامل الخارجي بدور مهم في عمليات إصلاح النظام السياسي السابق سنة 2006م، وإطلاق مشروع ليبيا الغد، إذْ جاءت الإصلاحات تلبية لمتطلبات الخارج أكثر منها احتياجات الداخل.

تكمن أهمية العامل الخارجي في الحالة الليبية في فبراير 2011م كونه المحفز لعملية التغيير، وأكثر من كونه المنشئ لها، بالرغم من كون الدور الخارجي ما كان يستطيع أن يفتعل أيّ تغيير في المجتمع الليبي لولا وجود قبول لقطاعات مجتمعية لهذا الدور.

إن بروز مفهوم الفاعلين المحليين والخارجيين، وهم القوى الفاعلة في الحالة الليبية المعاصرة سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي، فأما على المستوى الداخلي، فتمثل بعض القبائل أو المدن التي تنبثق عنها التشكيلات المسلحة القوية والمؤثرة، أما على المستوى الخارجي، فتمثل بعض الدول أو منظمات دولية، وبإمكان بعض هذه القوى فرض توجهاتها على البعض الآخر، وحركة هذا الخليط وتفاعله هي التي خلقت المناخ العام داخل المجتمع الليبي أثناء حصول التغيير في النظام السياسي.

إذن، حاصل القول فإن العامل الخارجي في الحالة الليبية المعاصرة عبارة عن دور أو أدوار خارجية، تقوم بها بعض الدول (العربية والدولية)، أو المنظمات (الإقليمة أو الدولية) في الصراع داخل المجتمع الليبي، وأهم الدول على المستوى العربي هي، مصر، وقطر،والإمارات العربية المتحدة، في حين تُشكل فرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الإمريكية، وتركيا أهم الدول على المستوى الدولي، وبخصوص أدوار المنظمات، فتعد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والجامعة العربية أهم المنظمات الإقليمة، في حين تعتبر منظمة الأمم المتحدة أهم المنظمات الدولية، ويأتي الدور أو الأدوار الخارجية من خلال القيام بطرح

مبادرات سلمية لتقريب وجهات النظر ما بين الأطراف المتنازعة حول السلطة أو الموارد الاقتصادية، أو من خلال تقديم الدعم والمساندة لطرف من الأطراف أو لكل الاطراف، كما يأتي هذا الدعم والمساندة في شكل دعم عسكري، أو اقتصادي، أو إعلامي، أو دبلوماسي أو غير ذلك، كما يجب ألا نتغافل أو نتناسى بأن دور أو أدوار العامل الخارجي في ليبيا؛ إنما يسعى إلى تحقيق أهداف محددة في اطار المصلحة القومية.

يرتبط دور العامل الخارجي بمدى تأثير الأحداث الداخلية في ليبيا على مصالحه، وهو ما يستدعي بالضرورة قيامه بالتدخل، سواء من خلال مبادرات، أو تقديم دعم ومساندة بأشكالها المختلفة، وإلى غير ذلك من الوسائل والأنشطة، بغية الحفاظ وحماية مصالحه، والتي ربما تقبل تعدد الفاعلين المحليين لأن الهدف الموضوعي لها هو بقاء الدولة الليبية أمام تحدي الذي يخلقه وجود العامل الخارجي (على الدين هلال، محمود إسماعيل، 1999، 389-390)، وهذا يعني أن بقاء الدولة واستمرارها وحمايتها أصبح يوفرها – العامل الخارجي – كونها أصبحت عاجزة عن تأمين حق البقاء لنفسها.

بخصوص وسائل الدفاع عن المصالح القومية للعامل الخارجي فإنه قد يلجأ إلى استخدام القوة المسلحة مثلما حصل سنة 2011م وأدت إلى سقوط النظام السياسي، وكذلك في حرب 2014 عندما دعم عدد من الفاعلين المحليين عسكرياً واقتصادياً وإعلامياً، ويمكن أنْ يلجأ العامل الخارجي إلى وسيلة المفاوضات الدبلوماسية بهدف التوافق بين الأطراف المحليين، للحفاظ على مكاسبه وحماية مصالحه مثلما حدث خلال مدة 2015- 2016م عندما ضغط العامل الخارجي على الفاعلين المحليين من أجل التفاوض، والذي أدى إلى خروج اتفاق الصخيرات وانبثاق حكومة الوفاق الوطني.

المحور الثاني: أسباب ودو العامل الخارجي في الحراك المجتمعي في ليبيا.

لقد أضحى العامل الخارجي ظاهرة مهمة، وسيرورة فاعلة و مؤثرة في الحراك المجتمعي في ليبيا؛ فأصبح من أهم الفاعلين الأساسيين في الساحة الليبية، كما أصبح يُلاحظ بشكل جلي تأثيره على الفاعلين المحليين، وهذا يدفعنا إلى البحث والكشف عن أهم أسباب أو مبررات دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي الحاصل في ليبيا، إذْ ترتبط تلك الأدوار إلى حد كبير بأهداف وإستراتيجيات ومصالح تلك الدول، فالتدخل الخارجي في ليبيا سنة 2011م، وإن كان يدخل ضمن مسؤولية الحماية، بحسب القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، وذلك في ظل التحول الكبير في مفاهيم السيادة للدول، إلا أنَّ مصالح القوى الدولية في ليبيا هي التي عجلت، ودفعت نحو الإسراع في التدخل الخارجي، فتلك المصالح تتركز بشكل أساس في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق نفوذ في أفريقيا، إضافة إلى الميزة النسبية للنفط الليبي، من حيث الجودة وكلفة الاستخراج وكلفة التصدير المنخفضة نظرًا لقربه من الساحل وقرب الأسواق الأوروبية، كما أن النشاط الليبي في القارة الأفريقية قد شكل في الماضي القريب صداعًا لفرنسا وجنوب أفريقيا وللولايات المتحدة الأمريكية وقوى طامحة أخرى(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ويرى البعض الآخر وجود سبب آخر يتعلق في كون أن الدول الأوروبية لم تتمكن من استيعاب موجة التغيير في المنطقة العربية، كما حدث مع الحالة التونسية، حيث كان الدور الأوروبي في أدنى مستوياته، مما جعل الدول الأوروبية كلها، وفرنسا وبريطانيا بشكل خاص تعبر عن خطئها وتعترف به، بالتالي حاولت معالجة مواقفها السابقة بالاندفاع نحو حالات التغيير العربية التالية، والانخراط فيها منذ اندلاعها(حليمة الجمال، 2012، 147-148)

وقد تبرز أسباب أخرى تتعلق بعملية تصفية حسابات مع نظام القذافي، حيث اتسمت سياسات ذلك النظام ولسنوات (بالرغم من القبول الأوروبي والأمريكي به في مرحلة لاحقة، والدخول معه في مصالحات سياسية، إضافة إلى قيام نظام القذافي بدفع مليارات من الدولارات، وتسليم معدات وأجهزة ذات علاقة بالأسلحة النووية تقدر أيضًا بالمليارات من الدولارات)، كونها استفزازية ومعادية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث صُنف النظام السابق ضمن الدول الراعية للإرهاب، فهناك عدد من العمليات والقضايا المتهم فيها رأس السلطة في النظام السابق، مثل: قضية دعم الجيش الجمهوري الايرلندي، ومقتل الشرطية البريطانية فليتشر،

وتفجير طائرة ركاب تابعة لشركة "بانام" الأميركية فوق بلدة لوكربي بإسكتلندا، وتفجير طائرة "يو تي أي" فرنسية في أجواء النيجر،إضافة إلى التهديد أحيانًا بوقف الجهود في الحد من الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى الدول الأوروبية في حال عدم تقديم الدعم المالي والتقني، في حين يرى محمود جبريل (رئيس الوزراء الليبي السابق) بأن التدخل الفرنسي في ليبيا – بشكل خاص– مبرره وجود مواقف شخصية بين ساركوزي والقذافي فيها كثير من التوتر، مثل: قضية الممرضات تحديداً؛ لأن ساركوزي – حسب وجهة نظر جبريل– عندما زار ليبيا لم يستجب القذافي لطلبه، بينما استجاب لطلب زوجته (السابقة) فخرجت بعض التأويلات المحرجة لساركوزي، فأصبح هناك شيء من الكره من ساركوزي اتجاه القذافي(صحيفة الحياة اللندية، بتاريخ 2014/2/8)، إضافة إلى رفض القذافي لمشروع " الاتحاد من أجل المتوسط" الذي دعا إليه الرئيس الفرنسي ساركوزي سنة 2008م*، (احمد مختار الجمال، 2008) بالتالي وجدت الدول الأوروبية، وبشكل خاص فرنسا وبريطانيا في الحراك المجتمعي في ليبيا حافزا للإطاحة بالنظام السياسي السابق وتغييره، في حين كان الموقف الأمريكي تحكمه ما يسمى بعقيدة " أوباما"، التي ترى ضرورة تجنب الدخول في مشاكل دول الشرق الأوسط، خاصة بعد ضمان استمرار تدفق النفط بشكل أساس، كون التدخل العسكري سوف يكلف الكثير من الأموال والأرواح، ومن ثم تولت الولايات المتحدة الأمريكية ما يسمى قيادة التدخل الخارجي من الخلف، وبالتالي فإن كل تلك الأسباب المتداخلة وغير المنفصلة عن بعضها البعض؛ هي التي دفعت بالقوى الدولية نحو دعم ومساندة الحراك المجتمعي (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016) وجاء التدخل الدولي بموافقة من الأمم المتحدة عن طريق مجلس الأمن، إذْ استند هذا التدخل إلى قراري مجلس الأمن رقمي 1970– 1973، وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يُتيح لمجلس الأمن اتخاذ جميع الإجراءات حال تهديد السلم والإخلال به، ووقوع عدوان على المدنيين في دولة من الدول من خلال ما يسمى حالات التدخل الإنساني، إذْ بينت القوى الدولية بأن الحاصل في ليبيا هو مسؤولية الحماية التي تقع على عاتق كل دولة عندما يتصل الأمر بمعاناة السكان من كارثة يمكن تفاديها، كالقتل الجماعي والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية، لذلك وجدت الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه الحالة الليبية وأعمال مبدأ مسؤولية الحماية في ليبيا من أجل التدخل الدولي الإنساني في ليبيا في إطار الشرعية الدولية (بكرو مرزوق أمين بوزيان، 017، 69). وفي هذا الصدد يرى الباحث ستيوارت باتريك بأن مسؤولية حماية المدنيين هو المبرر الأساس للإطاحة بالقذافي، ولكن تطبيق هذه القاعدة حسب وجهة نظره ستكون في المستقبل انتقائية وشديدة التأثر بالسياق السياسي، إذْ ستخضع لقيود الجغرافيا السياسية، والموارد والإرادة السياسية(مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2013)، بالتالي شهدت الحالة الليبية انحرافا في تطبيق مفهوم مسؤولية الحماية من قبل بعض القوى الدولية، حيث أصبح الهدف من التدخل الخارجي إسقاط النظام السياسي كأولوية، وليس حماية المدنيين، وهذا يدفعنا إلى البحث عن مراحل تطور دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي بليبيا.

- **المحور الثالث: مراحل تطور دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي في ليبيا.**

يمكن تقسيم مراحل تطور دور العامل الخارجي في الحراك المجتمعي بليبيا إلى ثلاث مراحل، وهي:

1– المرحلة الأولى منذ 2011/2/17 وحتى 2011/3/16م.

بدأت هذه المرحلة مع بدايات الحراك المجتمعي في ليبيا في 17 فبراير 2011م، إذْ كان للعامل الخارجي دور مهم في دعم ومساندة الحراك المجتمعي، حيث استحكمت لغة العنف لدى السلطة، بادئة بحملة اعتقالات واسعة، وازداد حجم العنف من قبل السلطة بالاستعانة بالقوات المسلحة والكتائب الأمنية، كون الشرطة العادية من الأمن المركزي لم تعد كافية لفرض الأمن، وهذا اعتراف بحجم الحراك المجتمعي في ليبيا وخطورته بالنسبة للنظام للسياسي، مما استدعى مجلس الأمن

*– بدأ القذافي بداية بالترحيب بمبادرة ساركوزي؛ لكنه بعد ذلك غير رأيه حيث عارض الفكرة، وأعلن فى القمة العربية فى العاصمة السورية دمشق رفضه آليات للاتحاد الجديد أوحتى التعاون مع الاتحاد الأوروبى خارج إطار جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقى.

لعقد جلسة خاصة بناءً على طلب من الجامعة العربية، وذلك في 2011/2/26م، لمناقشة استخدام النظام السياسي في ليبيا للقوة المفرطة ضد المدنيين، فكان هناك إجماع دولي على ضرورة إيقاف حالات العنف ضد المدنيين، فصنف مجلس الأمن ما يحدث في ليبيا بأنه يرقى إلى مرتبة جرائم الحرب، وأوضح أيضًا أن عدم قيام الحكومة الليبية بمحاسبة القائمين على تلك الأفعال يُشكل حالات إفلات من العقاب، الأمر الذي يتطلب تدخلاً خارجياً من المجتمع الدولي بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، فجاء القرار رقم (1970) لسنة 2011م، ليعطي بدايات دور التدخل الخارجي، من خلال اتخاذ الإجراءات والتدابير غير العسكرية التي تؤدي إلى وقف العنف في ليبيا، واحترام حقوق الإنسان، ومعاقبة المتورطين في أعمال العنف، كما بين القرار المذكور أن الأوضاع في ليبيا خرجت عن سيطرة الحكومة الليبية، وبالتالي أصبحت تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وعدوانا على مبادئ حقوق الإنسان (قرار مجلس الأمن 1970، 2011)، كما فوض القرار المذكور المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في المجازر المرتكبة ضد المدنيين، كما طالب القرار أيضًا بأن "تتحلى الحكومة الليبية بأقصى درجات ضبط النفس، واحترام حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي، والسماح بدخول مراقبي حقوق الإنسان الدوليين فورًا، وأن تلبي المطالب المشروعة لهذا الشعب"(قرار مجلس الأمن 1970، 2011)، دون تحديد ماهية تلك المطالب.

وطلبت دول مجلس التعاون الخليجي خلال هذه المرحلة بعقد اجتماع لمجلس الجامعة العربية للبحث عن كيفية وضع حد لاستمرار العنف الذي يمارسه النظام السياسي في ليبيا ضد الحراك المجتمعي، وانعقد اجتماع مجلس الجامعة في القاهرة بتاريخ 2011/3/12م، وأصدر قرارا تضمن عدداً من التدابير والإجراءات، منها دعوة مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض حظر جوي على حركة الطيران العسكري الليبي فورا، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن المتعرضة للقصف كإجراءات وقائية تسمح بتوفير الحماية للمدنيين (بكرو مرزوق أمين بوزيان، 2017، 34)،إلا أن الدور الخارجي خلال هذه المرحلة كان محدوداً جدًا، إذْ اقتصر في غالب الأحيان على نواح تتعلق بتقديم الدعم الحقوقي والإنساني والإعلامي من جهة، والضغط على السلطة من أجل إفساح المجال للجان حقوق الإنسان للوقوف على الحقائق وظروف وقوع الانتهاكات، وتحديد هوية الضالعين فيها، ودعم حريتي التجمع السلمي والتعبير بما في ذلك حرية الإعلام (قرار مجلس الأمن 1970، 2011).

2- المرحلة الثانية من: 2011/3/17 إلى 2011/3/30م.

مع زيادة حالات العنف التي مارستها السلطة ضد مدن وقبائل الحراك المجتمعي، وتصاعد الدور الخارجي من جهة أخرى، انعقد مجلس الأمن بتاريخ 3/17/ 2011م ليصدر القرار رقم (1973) لسنة 2011م، إذْ أشار القرار بأن الحكومة الليبية لم تستجب للقرار رقم 1970 الصادر عن مجلس الأمن، إذْ نص:"أن الحالة في الجماهيرية العربية الليبية مازالت تشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يطالب بالإرساء الفوري لوقف إطلاق النار، والإنهاء التام للعنف، ولجميع الهجمات على المدنيين، والاعتداءات المرتكبة في حقهم؛ ويشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي" (قرار مجلس الأمن1973، 2011).

وفرض القرار جملة من الإجراءات في مقدمتها حظر جميع الرحلات الجوية في المجال الجوي الليبي، باستثناء تلك التي تتعلق بالعمل الإنساني، كما منح القرار للدول الأعضاء في الأمم المتحدة اتخاذ جميع التدابير،بما فيها العسكرية من أجل حماية المدنيين، والمناطق التي يقطنها المدنيون المهددون بالهجمات؛ لكنه استبعد استخدام قوات لاحتلال الأراضي الليبية، وتحصل القرار على موافقة 10 دول، منها بريطانيا، وفرنسا، ولبنان، والولايات المتحدة، وامتنعت 5 دول عن التصويت هي: روسيا، والصين، وألمانيا، والبرازيل، والهند (بكرو مرزوق أمين بوزيان، 017، 34) .

ومع صدور القرار1973 أصبح دور العامل الخارجي أكثر قوة وفاعلية، فبدأت العمليات العسكرية مع عملية فجر الأوديسا، بتاريخ 2011/3/19م، بمشاركة دول حلف الناتو مع بعض الدول العربية بهدف حماية المدنيين، وإعطاء الحكومة

الليبية فرصة مراجعة سياستها، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وشاركت في هذه العملية عدة دول، على رأسها فرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأميركية، وإيطاليا، وكندا، وإسبانيا وبلجيكا في حين تعد قطر الدولة العربية التي تشارك بقوات في العملية العسكرية (بكرو مرزوق أمين بوزيان، 017، 69).

بالمقابل وجهت السلطة في ليبيا رسالة إلى مجلس الأمن مفادها بأن الدول المؤيدة للقرار رقم 1973 سوف تتدم في حال التحرك عسكريا ضد ليبيا، معتبرة أن قرار مجلس الأمن يعتبر تدخلا سافرًا في الشأن الداخلي الليبي، وانتهت هذه المرحلة مع تولي حلف الناتو مهام حماية المدنيين في ليبيا.

3- المرحلة الثالثة 2011/3/31م – 2011/10/23

بدأت هذه المرحلة بتاريخ 2011/3/31م، إذْ بدأت مرحلة صعود فاعل ومؤثر للتدخل الدولي في المسألة الليبية، وذلك من خلال عملية عسكرية جديدة تحت مسمى الحامي الموحد، وبمشاركة دول عربية مثل: قطر، والإمارات العربية المتحدة، فأصبحت مساحة دور العامل الخارجي كبيرة ومؤثرة، حتى وصل الأمر إلى التنسيق مع المجلس الانتقالي – الحكومة المعارضة – في وضع الخطط لعملية سقوط العاصمة، لم يعد الدعم والمساندة مقتصرة على النواحي الإعلامية، والحقوقية، والاقتصادية، إنما امتد ليشمل نواح تتعلق بالدعم العسكري، سواء أكانت شحنات السلاح أم التدريب، كما قام النظام السياسي السابق بمحاولات تخفيف تأثير الدور الخارجي الداعم والمساند للحراك المجتمعي من خلال عدد من الممارسات أهمها:

- محاولة إضفاء الطابع الديني على التدخل الخارجي في ليبيا، وكونه تدخلاً وهجوماً صليبياً يستهدف الإسلام والمسلمين، إذْ وصفه القذافي "بالعدوان الاستعماري الصليبي".
- حاول النظام السياسي في الوقت نفسه تقديم تنازلات للأطراف الإقليمية والدولية، حتى وصل تصريح النظام السياسي السابق بأن وجوده يُعد صمام أمان لإسرائيل(معمر القذافي، 2011).

واستمرت عملية الحامي الموحد حتى سقوط النظام السياسي 2011/10/23م، وفي هذا الصدد يذكر رئيس الوزراء الليبي السابق (محمود جبريل) بأنه بعد سقوط نظام القذافي مباشرة عقد اجتماع لحلف الشمال الأطلسي (الناتو) في بروكسل 2011م، والذي أَعلن فيه انتهاء مهمة الحلف في ليبيا- وحاول(جبريل) خلال هذا الاجتماع إقناع الحاضرين بقدر الإمكان، بأن مهمة المجتمع الدولي تبدأ الآن، إلا أنه فشل في ذلك، حيث تبين له بأن الناتو " قام بالتدخل لتصفية حسابات مع القذافي، وعندما انتهى القذافي رفع يده عن الحالة الليبية"(صحيفة الحياة اللندية، 2016/8/11)، وهذا يدفعنا إلى تأكيد كون الهدف من التدخل الخارجي لم يكن لحماية المدنيين كأولوية، إنما تجاوزه إلى السعى نحو إسقاط النظام السياسي.

وإذن بعد الإحاطة بمراحل الدور الخارجي إبان الحراك المجتمعي في ليبيا علينا إدراك وجود دواع حقيقة دفعت إلى المطالبة بتغيير نظام الحكم، من خلال شعار رفعه المتظاهرون، وهو:"الشعب يريد إسقاط النظام"، فالحراك مجتمعي لم يستند إلى أية مرجعية فكرية، كما أنه يفتقر إلى وجود قيادة سياسية، كما إن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء الحراك هو مطالبة الشعب الليبي بإحقاق حقوقه الإنسانية في الحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الديمقراطية، وفي هذا الصدد يرى دباشي بأن الحراك المجتمعي كان يهدف إلى:"استعادة لجوهر القيم الإنسانية الكبرى، ومنها قيم الديمقراطية نفسها التي يكون الشعب فيها صاحب السيادة وحقّ تقرير المصير"(حميد دباشي، 2012)، ومن ثم فإن وجود تأثير للقوى الدولية أو الإقليمية في الحراك المجتمعي لا يعني التغاضي عن وجود دوافع داخلية للتغيير، فالحراك المجتمعي شهد تشجيعًا من الخارج في مرحلة من مراحل تطوره، كما شهد أيضا دعمًا ومساندة في مراحل لاحقة سواء من الدعم الإعلامي، أم الاقتصادي، أم العسكري، وذلك بهدف إسقاط النظام السياسي، وحماية مصالحه، وليس مسألة مسؤولية حماية المدنيين، فالعامل الخارجي لا يستطيع أن يفتعل حركة رفض على ذلك النطاق الواسع الذي شهدته ليبيا، حيث اقترنت الأسباب الكامنة وراء الحراك مع حالة من تعميق الوعي المجتمعي، وإدراك ما يدور من حولها في العالم، وإدراك حقوقها، كل ذلك ساهم في كشف عورات النظام السياسي وظهور آثار ضعفه وانحلاله وشيخوخته، فكان من الحتمي أن يكون ذلك الانفجار، وبعد أن بلغت الأمور مداها ونضجت كافة ظروفها، دون إغفال الدور الخارجي كونه

المُيسر لذلك الحراك المجتمعي، ومن ثم يمكن القول بأن العامل الخارجي لعب دور المُيسر والمحفز لعملية التغيير، أكثر من كونه المنشئ لها.

وبالمقابل وخلال مرحلة سقوط النظام السياسي افتقر الدور الخارجي إلى وجود خطط وبرامج واضحة لتجاوز مرحلة انهيار مؤسسات الدولة، وتقديم الدعم والمساندة لتهيئة وتعزيز الانتقال الديمقراطي، حيث أصبح تركيز العامل الخارجي فقط على حماية المصالح القومية للقوى الدولية والإقليمية؛ بدلا من مسؤولية حماية المدنيين بحسب قرارات مجلس الأمن، إضافة إلى تقديم الدعم الخفي غير المعلن لبعض الفاعلين المحليين لمحاولة استقطابهم تحقيقا لمصالحه القومية، فكانت هناك انتخابات سريعة في يوليو 2012م، بناءً على الإعلان الدستوري المؤقت2011م([†])، الذي حدد مراحل التحول الديمقراطي، فتم انتخاب المؤتمر الوطني العام وفقًا لقانون رقم (4) لسنة 2012م، والذي نص على أن المؤتمر الوطني العام هو السلطة التشريعية المؤقتة والمنتخبة للدولة الليبية في المرحلة الانتقالية، ويتألف هذا المؤتمر من (200) عضو ينتخبون وفقاً لأحكام القانون، كما اعتبر القانون المذكور المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة التي تتولى تنظيم وإدارة العملية الانتخابية والإشراف عليها، فافتتحت المفوضية (1513) مركزاً انتخابياً لتسجيل الناخبين في ثلاثة عشر دائرة انتخابية، قُسمت بحسب معياريّ السكان والمساحة، ووصل عدد المسجلين (2,865,937) ناخباً، منهم (1,571,580) من الذكور و (1,294,357) من الإناث([‡])، في حين كانت الدولة في حالة إنهيار، وتفتقر لوجود مؤسسات قوية والمتمثلة بالشرطة والجيش، لتقوم بحماية نتائج صناديق الاقتراع، إضافة إلى وجود مجتمع متشتت ومنقسم بين مدن وقبائل منتصرة، وأخرى منهزمة، وجماعات مسلحة منتشرة في كل المدن والقرى، يحكمها بحسب وجهة نظر أوباما حالة من التعصب القبلي والتعنت، وجاءت نتائج الانتخابات بناء على الأسس القبلية وعلاقات القرابة (يوسف الصواني، 2014)، وخلال الانتخابات البرلمانية الثانية 2014م، لم يتخذ العامل الخارجي أيّ مواقف حازمة اتجاه الأطراف الرافضة لنتائج انتخابات 2014م، حين رفضت أحد القوى الفاعلة وهي جماعة الأخوان المسلمين نتائج تلك الانتخابات، مما أدى إلى دخول البلاد في حالة صراع مسلح ما بين أطراف رافضة وأخرى مؤيدة لتلك النتائج، ولعلنا نتذكر هنا طرفاً من وقائع تلك الحرب 2014م، حين طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من أطراف الصراع في ساعة متأخرة من الليل وقفًا فوريًا لإطلاق النار، حيث كانت المعارك آنذاك على اشدها، والسبب هو خروج السفيرة الأمريكية من منزلها الموجود بطريق المطار إلى طريق الشط حيث مطار معيتيقة، وبالفعل توقف كل شيء بالإشارة الأمريكية عن الحركة، فلم يعد يُسمع سوى أزيز الطائرات الأمريكية (التي كانت تراقب تلك المعارك عن كثب)، ولتعلن في دقائق معدودة وقف لإطلاق النار إلى حين خروج السفيرة الامريكية، لتعود الحرب مرة أخرى بعد مغادرة السفيرة الأمريكية مباشرة ([§])، مما يؤكد بأن العامل الخارجي يهتم فقط بحماية مصالحه القومية، وهذا يدفعنا إلى البحث عن نتائج الدور الخارجي وآثاره على الحراك المجتمعي في ليبيا.

- **المحور الرابع: أهم نتائج وآثار الدور الخارجي في الحراك المجتمعي بليبيا.**

أصبح المجتمع الليبي بعد سقوط السلطة مجتمعاً دون دولة، بمعنى أن سقوط السلطة في 2011م كان سقوطاً لمؤسسات الدولة في الوقت ذاته، كما أن عملية التعجيل بإجراء انتخابات جلبت معها سلطة (جديدة) ضعيفة، جعلها غير قادرة على بناء المؤسسات الكفيلة للحفاظ على استقرار ووحدة المجتمع، كمؤسسات الشرطة والجيش، مما جعل السلطة (الجديدة) رهينة لضغوطات وإكراهات الجماعات المسلحة المنتشرة في كل المدن والقرى الليبية، أضف إلى كل

[†] – حددت المادة (30) من الإعلان الدستوري للمدة الزمنية للتحول الديمقراطي في ليبيا بعد سقوط السلطة بثمانية أشهر، وهي مدة غير كافية في ظل إنهيار مؤسسات الدولة.

[‡] – ملخص انتخاب المؤتمر الوطني العام، شوهد بتاريخ 2018/7/11م في: https://hnec.ly/?page_id=7537

[§] – للمزيد يمكن الاطلاع على "أمريكا تخلي سفارتها في طرابلس.. كيف تمت العملية عبر تونس؟ ومتى علمت الحكومة الليبية؟ https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/07/26/usembassy-libya-evacuate-personne

ذلك الافتقار لوجود برامج مخططة لتهيئة واستعداد المجتمع لمرحلة التحول الديمقراطي، سواء من جانب السلطة الجديدة، أم من جانب العامل الخارجي، حيث تُركت هذه البرامج لبعض المبادرات الفردية غير المخططة، كما ينبغي ألا نتجاهل بأن الثقافة السياسية في المجتمع الليبي تعاني من قصور في ما يتعلق بمسألة الديمقراطية، وتعزيز المشاركة السياسية، وتوفر روح المبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي (يوسف الصواني، 2014، 32)،فكان من نتائج هذا الضعف على سبيل المثال : صدور قانون العزل السياسي الذي فُرِض بقوة السلاح؛ مما أدى إلى حرمان عدد كبير من الأفراد من المشاركة الديمقراطية بحجة العمل مع مؤسسات الدولة القديمة، كما شجع ضعف السلطة (الجديدة) الجماعات المسلحة على إعادة إنتاج بعض الممارسات السلطوية السابقة لتكريس النزعة الاستبدادية، فبرزت على السطح المجتمعي بعض الظواهر والممارسات المستبدة، مثل: عمليات تهجير لبعض المدن والقبائل مثلما حصل مع تاورغاء، والقواليش، والريانية، وكذلك عمليات الاختطاف والقتل على الهوية.

وفي خضم هذه الظواهر ثمة هاجس يشغل بال المهتمين، وهو: ما تأثير كل ذلك على عملية التحول الديمقراطي؟ وما يغذي هذا الهاجس هو أن تجارب الدول الأخرى يثبت أن هناك رابطًا واضحًا بين فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي، لما يصاحب التحول الديمقراطي من تجاوزات للصراعات المحلية، وتحقيق المصالحة الوطنية، إضافة إلى وجود توافقات خارجية على ذلك التحول، وما يتولد عنه، ويقفز إلى الذهن هنا أيضًا سؤال مشروع وهو: ما المطلوب فعله؟ بمعني آخر كيف تتم عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الليبي؟ حيث لا يشترط الحصول على إجابات وحلول سحرية وآنية، أنما تبرز الحاجة المجتمعية نحو إنتاج مجتمع جديد بممارسات جديدة، ليكون تطبيقًا لغايات وأهداف التغيير الحاصل – الحراك المجتمعي–، وفي حال فشله في طرح ذلك السؤال (المشروع) فذلك لا يعني سوى الهروب من تلك المواجهة والنكوص عن أهداف التغيير ليصبح بعد ذلك الوجه الآخر لنفس العملة، فالتحول الديمقراطي هو "عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية... وهو مسلسل تطوري يتم فيه المرور من نظام سياسي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول إلى نظام سياسي مفتوح"(لعياضي يوسف، 2015)، في حين يرى الجابري بأن التحول الديمقراطي هو "الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دولة يقوم فيها كيان على ثلاثة أركان: هي أولا حقوق الإنسان، ومن ثم دولة المؤسسات تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماؤهم العرقي والديني والحزبي، وأخيرًا تداول السلطة داخل هذه المؤسسات، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية"(محمد الجابري، 1994، 86)، فالتحول الديمقراطي إذن ليس بالعملية السهلة، فهو عملية يُعاد فيها إعادة ممارسة السلطة من نظام لا يعترف بتداول السلطة واحترام حقوق الإنسان إلى نظام يسعى إلى ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان، والحرية، والعدالة الاجتماعية، وتداول السلطة، بالتالي فإن عمليات التحول والانتقال الديمقراطي قد تتسم بمخاطر الرجوع إلى مرحلة الاستبداد، وذلك في حال وجود خلافات أو تباين في تحديد ملامح التحول والانتقال المنشود (النظام الديمقراطي)، ففي هذه الحالة فإن شجرة الاستبداد "لا تلبث أن تنبت وتنمو وتعود أقوى مما كانت أولا"(عبدالرحمن الكواكبي،115)، وهذ يعني دخول المجتمع في المزيد من حالات الفوضى والانقسامات.

ويؤكد محمود جبريل (رئيس الوزراء الليبي السابق) بأن العامل الخارجي كان له دور في حصول الفوضى والانقسامات التي مر ولا يزال يمر بها المجتمع الليبي، حيث يذكر جبريل بأنه عندما تحدث في مؤتمر صحفي دولي في باريس بتاريخ 1/ 2011/9م، عن خطّة لنزع سلاح المُسلّحين وآليات إدماجهم في وظائِف وبدائِل متعدّدة، قاطعه أمير (قطر) بقوله أن: "الثوار لا يلقون السلاح أبداً" (قناة الميادين الفضائية، برنامج لعبة الأمم: تاريخ العرض 2018/1/24)، ليكون العامل الخارجي بحسب وجهة نظر الشيخ "أثراً كبيراً فيما تمر به ليبيا من عدم الاستقرار وغياب الأمن، وحضور العنف بأبشع صورة، ليزيد من تعقيدات

الوضع الداخلي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية في ليبيا" محمد الشيخ، 2015، 127).

إذن حاصل القول بأنه في ظل انسحاب دور العامل الخارجي المتعلق بمسؤولية الحماية–، وانعدام وجود أي خطط أمنية لمرحلة ما بعد سقوط النظام السابق أدى كل ذلك إلى زيادة انتشار جماعات العنف المسلحة، كما وفّرت تلك البيئة محفزات عدة لهذه الجماعات، وتنامي دورها في المشهد السياسي والأمني والعسكري الليبي، فبرزت عدد من الصراعات المجتمعية في مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، وهي في الأصل صراع مواقع، وليس صراعًا صفريًا – كما هو الحال مع النظام السياسي السابق–، فبرز مثلا صراع بين الزنتان والمشاشية، وصراع بين مصراتة، وبني وليد، وصراع بين زوارة والجميل، وصراع بين الزاوية وورشفانة، وصراع بين الصعيان ونالوت، حيث سعت الجماعات المتصارعة بشكل حثيث للحصول على مكاسب سياسية واقتصادية (وبالعيش مع الآخرين)، مما جعل الصراع موسوماً بنزعة معيارية خاصة، تتحدث عن المكاسب السياسية والاقتصادية (الغنائم)، وبالتالي سعت الأطراف المنتصرة إلى إعادة إنتاج المكاسب الموجودة على مدى أربعة عقود ونيف من حكم القذافي وبأدوات متعددة، ولعل أهم تلك الأدوات هو دعم القوى الدولية لها–. فاستولت الجماعات المنتصرة على المطارات والموانئ ومخازن الأسلحة والوزارات واعتبرتها ضمن إعادة توزيع المكاسب "غنائم"، وهذا ساهم بدوره في تعزيز وترسيخ مفاهيم قبلية ومناطقية في المجتمع الليبي، كما أدى إلى زيادة قوة العلاقات بين بعض الفاعلين المحليين – المنتصرة–، وبعض الفاعلين الخارجيين؛ كأحد ملامح مرحلة ما بعد سقوط القذافي، وتأتي زيادة هذه العلاقات من جانب الفاعلين المحليين في سياق إضعاف الخصوم من القبائل والمدن بغية الاستئثار بالسلطة والمكاسب الاقتصادية، فقامت مثلا قبائل الزنتان ومصراته بزيارات إلى قطر والإمارات وتركيا، في حين تأتي هذه العلاقات من جانب الفاعلين الخارجيين في إطار عناوين متعددة تتعلق جلها بالمصلحة القومية، ليتضح لنا بأن مدخل المصلحة القومية هو أهم المداخل التي تمكننا من فهم أدوار القوى الدولية في الحراك المجتمعي في ليبيا، والبعيد كل البعد عن مفهوم مسؤولية الحماية المطروح في قراري مجلس الأمن 1970– و1973.

فيما يرى البعض بأن الدول الغربية والولايات المتحدة – التي شاركت في سقوط النظام السياسي– ربما أدركت خطر وجود وانتشار الجماعات المسلحة، وضعف الحكومات، وعدم قدرتها على حماية مقراتها ومؤسساتها – حتى وصل الأمر إلى اختطاف رئيس الوزراء– فقامت هذه الدول بخطوة متأخرة وهي تدريب بعض أفراد من الجيش الليبي داخل وخارج ليبيا، إلا أن هذه الخطوة كانت متأخرة – كون المؤسسة العسكرية أصبحت منهارة، كما أن مقراتها ومعداتها المتبقية تم تقاسمهما بين الجماعات المسلحة، والمدن والقبائل المنتصرة، وبالتالي عندما عاد المتدربون لم يكن هناك مؤسسة عسكرية للانضمام إليها، لذا فإنهم وضعوا في إجازة إلى أجل غير مسمى، أو أنهم انضموا إلى بعض الجماعات المسلحة (إبراهيم الزاوي، مقابلة شخصية، 2018/3/1).

فأصبحت ليبيا البيئة الحاضنة جغرافيا للجماعات المتشددة دينيًا، وتلقت هذه الجماعات المسلحة دعماً من دول عديدة، مثل: قطر وتركيا، ما مكّنها من تكوين جماعات مسلحة وفرض إرادتها على الأرض بقوة السلاح التي ساهمت بشكل أو بآخر في تعثر مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا، مثل جماعات فجر ليبيا في طرابلس، وأنصار الشريعة في بنغازي (محمد الشيخ، 2015، 127).

وبشكل عام يمكن رصد عدد من النتائج للدور الخارجي في الحراك المجتمعي في ليبيا، وهي:

- ساهم الدعم الخارجي – وبشكل خاص – العسكري– في سقوط نظام القذافي، كما ساهم في الوقت نفسه في صعود فاعلين محليين، وهم المدن والقبائل المنتصرة، وبشكل خاص الزنتان ومصراتة في المنطقة الغربية، وأولاد سليمان في المنطقة الجنوبية، في حين برزت في المنطقة الشرقية بعض التنظيمات والكتائب المسلحة ذات البعد العقائدي، في حين لم تتأثر القبائل الشرقية بالتغيير الحاصل من حيث صعود أو هبوط دورها،
- قام العامل الخارجي في مرحلة ما بعد سقوط النظام بدور في اتساع الهوة ما بين الأطراف المحلية – المتصارعة على السلطة، حيث حاولت بعض الدول مثل: قطر، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، وتركيا، استقطاب أهم المدن والقبائل المنتصرة، فأصبحت هناك قيمة مضاعفة تتكرس لهذه القبائل

والمدن من خلال تكاثر ممارساتها في الساحة المحلية باعتبارها انتاج لمرحلة جديدة، فعلى سبيل المثال : أصبح هناك زيارات متبادلة بين هذه المدن والقبائل وتلك الدول، ووصل الأمر إلى توقيع بعض اتفاقيات التعاون ذات طابع التجاري أو التعليمي أو صحي (صحيفة الرأي القطرية، بتاريخ 2011/10/6)، كل ذلك ساعد في خلق أجواء من التوتر، والتنافس، وعدم الثقة ما بين المدن والقبائل، مما جعلها تبحث وبكل الوسائل عن امتلاك المزيد من الأسلحة، كما بدأت في الوقت نفسه بالاتجاه نحو العامل الخارجي بهدف إضعاف الخصوم والمنافسين، مما جعل جل الحكومات التي جاءت بعد سقوط نظام القذافي أضعف بكثير من تلك المدن والقبائل والمدعومة خارجيا، وهذا ربما دفع بـ عبدالرحيم الكيب – رئيس الوزراء السابق– يعلن عن وجود قوى عليا تفرض قراراتها على الحكومة (صحيفة اليوم السابع، 2013/4/27)،

- حصول الحكومة المنبثقة عن الحراك المجتمعي – المجلس الانتقالي – على الاعتراف الدولي بها، وذلك قبل سقوط النظام السياسي السابق، حيث جاء هذا الاعتراف من جل الدول التي شاركت بتنفيذ قراري مجلس الأمن الخاص بليبيا.
- دخول عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الأجنبية إلى ليبيا، إذْكانت السلطة السابقة تحظر وجود هذه المنظمات داخل الأراضي الليبية، فقدمت هذه المنظمات برامج تدريبية، ومعونات مالية لمؤسسات المجتمع المدني الليبية، إلا أن أنشطتها وممارساتها تفتقر إلى عمليات التوثيق من حيث الحجم، والنوعية، ومدى التأثير، من قبل الجهات المسؤولة في ليبيا وهي وزارة الثقافة والمجتمع المدني، وذلك نتيجة للانقسامات الحاصلة سنة 2014م، كل ذلك يجعل من الصعوبة تحديد الآثار التي استحدثتها هذه المنظمات الأجنبية على المجتمع المحلي المستهدف من تلك البرامج والأنشطة.
- وتصدرت المنظمات الأمريكية عدد المنظمات الأجنبية العاملة في ليبيا، حيث بلغ عددها (19) مؤسسة، تلي ذلك بريطانيا حيث بلغ عددها (9) مؤسسات، ثم فرنسا حيث بلغ عددها (5) مؤسسات، والجدول التالي يوضح عدد المؤسسات الدولية العاملة في ليبيا والدول التي تنتمي إليها (حاتم الككلي، مقابلة شخصية، طرابلس، 2017/6/25).

جدول رقم (1) يُوضح عدد المؤسسات الدولية العاملة في ليبيا والدول التي تنتمي إليها

ر.م	الدولة	مجموع المؤسسات العاملة في ليبيا
1	الولايات المتحدة الأمريكية	19
2	بريطانيا	9
3	فرنسا	5
4	ألمانيا	3
5	إيطاليا	4
6	دنمارك	3
7	كندا	2
8	هولندا	3
9	سويسرا	3
10	مالطا	1
11	النمسا	1
12	النرويج	1
13	بلجيكا	1
14	سلوفينيا	1
15	كوريا	1
16	الأردن	1
17	لبنان	1
18	قطر	1
19	بنين	1
المجموع الكلي		**61**

تم إعداد الجدول بناء على بيانات من وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني

- كما تأسست عدد من الصحف والقنوات الإعلامية، فأصبح هناك فسيفساء من الفضائيات الليبية المتحررة من سيطرة نظام القذافي، فبرزت مثلاً: قناة ليبيا الأحرار التي تمولها وتشرف عليها دولة قطر (صحيفة عين ليبيا الالكترونية 2016/5/1).

- إجراء انتخابات في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي، حيث ساهم العامل الخارجي سواء أكانوا دولاً أم منظمات إقليمية ودولية بدعم الانتخابات التي جرت في 2012 وفي 2014، وتمثل الدور الخارجي في تقديم برامج التدريب، ودعم تأسيس مفوضية خاصة بالانتخابات، والمساهمة في متابعة ومراقبة عملية التصويت، في حين قامت بعض الدول بتقديم الدعم المالي والإعلامي لبعض الأطراف والتيارات السياسية المترشحة في الانتخابات** كل ذلك في نطاق استمرار المحافظة على مصالحها، وليس بهدف دعم الانتقال الديمقراطي، بحسب ما يفسره هنتنجتون بالانتقال الديمقراطي من خلال نمط التحول الأجنبي، إلا أن هذه الانتخابات السريعة كانت البداية لدخول المجتمع الليبي في مرحلة الفوضى والانقسامات، وذلك في ظل ضعف أو انهيار مؤسسات الدولة وبشكل خاص مؤسستي الشرطة والجيش، حيث كانت جُل الحكومات التي تشكلت ما بعد سقوط النظام السابق، تفتقر إلى الخبرة والمهارات والمعارف والكفايات اللازمة لإدارة شؤون الدولة، حيث سمحت مثلاً : حكومة عبدالرحيم الكيب بتشكيل الكتائب المسلحة والمجالس العسكرية في كل المناطق والمدن الليبية، خاصة المنتصرة، كما قدمت لتلك التشكيلات المسلحة التسهيلات المالية والعسكرية، كما تم استحداث هيئة تهتم بهذه العناصر، وهي هيئة المحاربين، كما استمرت حكومة علي زيدان بتقديم الدعم المالي والعسكري للتشكيلات المسلحة حيث وصل هذا الدعم إلى حوالي المليار دولار (موقع بوابة افريقيا الأخبارية، 2014/7/19)، كل ذلك في ظل غياب وتهميش واضح لدور المؤسسة الأمنية والعسكرية الرسمية، حيث أصبحت تلك الحكومات تعتمد على فرض شرعيتها من خلال بعض الكتائب المسلحة، وأحيانًا أخرى على قوة بعض القبائل والمدن، ووصل الأمر إلى قيام إحدى المليشيات المسلحة باعتقال رئيس الوزراء علي زيدان بملابس النوم (وكالة رويترز، 2013/10/11).

- اتسمت جل الحكومات في مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي بالضعف، وعدم امتلاك القوة أو المقدرة على تحقيق أي برامج على تضاريس الواقع، من دون الحصول على توافقات داخلية وخارجية، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الأمنية والاستقرار في المجتمع، إضافة إلى صعوبة الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية، من نقص في الوقود والغذاء وارتفاع في الأسعار (محمد الشيخ، 2015، 132).

إذن يمكن القول بوجود عدد من النتائج والآثار المترتبة على الدور الخارجي في الحالة الليبية، لعل أهمها هو المساهمة في إسقاط النظام السياسي، كما أن تعدد أدوار القوى الدولية والإقليمية، إضافة إلى غياب النهج المشترك والتكاملي في طرح المبادرات الدولية، في مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي، جعل من بعض القوى الدولية والإقليمية تركن إلى تحقيق مصالحها القومية، دون أيّ اعتبار لمسؤولية حماية المدنيين، وهذا ما جعل غسان سلامة (مبعوث الأمم المتحدة في ليبيا) يُصرح بأن ليبيا «بلد يسيل له اللعاب بسبب ثرواته الطبيعية وموقعه الجغرافي وعمقه الأفريقي، ما يجعل التنافس الأوروبي قائماً ومستمراً على وضعها، والذي يؤثر إلى جانب الخلافات العربية في إمكان إيجاد حل سياسي" (المركز الوطني لدعم القرار، 2015)، وأكد سلامة بأن العمل المنفرد من قبل بعض الأطراف الخارجية (الدولية والإقليمية) سوف "يسهم في بث الفوضى، كما أن تزايد المبادرات سوف يسلب الليبيين فرصتهم لتحقيق الانتعاش والرخاء"(غسان سلامة،مجلس الأمن،نيويورك, 20 أيلول/ سبتمبر 2017)، كما دعا المبعوث الاممي القوى الدولية والإقليمية "إلى دعم التحول الهش في ليبيا وذلك عن طريق حث شركائهم – (الفاعلين المحليين) – على تبني العملية السياسية وليس السلاح. فهناك مساحة للجميع في الحياة المدنية"(غسان سلامة، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 21 مارس 2018م)

و بدت القوى الدولية والإقليمية – رغم تباينها واختلافها– متفقة على نقطة واحدة، وهي: تحقيق مصالحها القومية

فظهرت آثار ذلك في حالة عدم الاستقرار واستمرار دوامة العنف المجتمعي، وغياب سلطة قوية وموحدة، كل ذلك ترك، ولا يزال يترك آثاراً في مجمل أوضاع الحالة الليبية التي

** – للمزيد يمكن الاطلاع على الورقة البحثية " الدول الصغيرة ذات الدور الكبير: قطر والإمارات العربية المتحدة في أعقاب الربيع العربي. "جامعة دورهام، الرابط المتاح:
http://dro.dur.ac.uk/10011/1/10011.pdf

أصبحت تتميز بحالة من عدم الاستقرار، وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات بأنواعها المختلفة، كما أدى كل ذلك إلى حدوث المزيد من الانقسامات، ومن ثم الاقتتال بين القوى المحلية حول السلطة، واقتسام المكاسب "الغنائم"، مستفيدة من نهم التدخل الخارجي الكبير لتثبيت أركان قوتها في الساحة الليبية، بالتالي فإن السؤال الذي يقفز إلى الذهن الآن: ما الآفاق المستقبلية للدور الخارجي في الانتقال الديمقراطي بليبيا؟

- **المحور الخامس: الآفاق المستقبلية للدور الخارجي في الانتقال الديمقراطي في ليبيا.**

بالرغم من كون الحالة الليبية لا تزال – بعد سقوط النظام السياسي في أواخر 2011م – تطرح العديد من الإشكالات السياسية، والمجتمعية، والاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، إضافة إلى تأثير الدور الخارجي على التحول والانتقال الديمقراطي، فيرى فوكوياما أهمية تهيئة الظروف الضرورية لإنجاح عملية التحول الديمقراطي، ويأتي على رأس تلك العوامل أقناع المواطنين بأهمية الانتقال الديمقراطي وبصحته وصوابه، ومن ثم تأتي عملية بناء المؤسسات والآليات اللازمة لإدارة الحكم ديمقراطيًا،وكذلك إقرار الدستور، والنظام الانتخابي، والنظام الحزبي، كما يحتاج الأمر إلى بناء وتفعيل منظمات المجتمع المدني، ودعمها لتكون عملا للتقريب بين الحكومة والمواطنين، بعد ذلك تأتي مسالة تعزيز الثقافة السياسية لدعم النظام الديمقراطي (جعفر حجي، 2013، 141–142)، بالتالي فالتحول الديمقراطي مرتبط بشكل أساس بعملية الممارسة العملية للديمقراطية، كون "الديمقراطية لا تعني مجرّد انتخاب، وإنما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية، إنها تفترض تأطير النوازع السلطوية البدائية وكبحها، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراس، وتقود إلى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية آليات الحكم وتحدد وسائل ومضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع على أسس ديمقراطية"(مهدي جابر، 2012)،وهذا يقودنا إلى المقاربة الانتقالية للمسار الديمقراطي التي طرحها دانكورت روستو التي تلتمس في العمليات السياسية ومبادرات وخيارات النخب تفسيرا لعملية الانتقال الديمقراطي من حكم تسلطي إلى حكم ديمقراطي ليبرالي (المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016) فعملية الانتقال الديمقراطي تتطلب إرساء نظام قيمي جديد وبيئة اجتماعية حضارية، ترفض همجية العنف لمصلحة التعامل السلمي، وترفض الإقصاء والتفرد، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين من خلال تكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي للسلطة؛ لكننا في التجربة الليبية افتقدنا مثل هذه القيم، فشهد المجتمع الليبي نزاعات مسلحة، بين مختلف الجماعات التي كانت توحدت في مواجهة نظام القذافي، فيما ارتفع عدد الحوادث المرتبطة بهذا الصدام والصراع على الموارد والوظائف والزعامة، إلا أن كل تلك التحديات والمشاكل لا يلغي الحاجة لوجود رؤية تفاؤلية على قدرة المجتمع الليبي على الخروج من هذه الأزمات، ويمكن رصد عدد من المسارات جديرة بالاهتمام، والتي تتناول الآفاق المستقبلية للحالة الليبية ودور العامل الخارجي، وهي:

- من المرجح أن تمر ليبيا بفترة ليست بالقصيرة من عدم الاستقرار الداخلي نتيجة لاستمرار الصراعات على السلطة واقتسام المكاسب ما بين الفاعلين المحليين، والمدعومة من قبل بعض الفاعلين الخارجيين، كما أن ذلك ربما سيترك نتائجه وبصماته على الوضع الإقليمي والدولي، كما أن ضعف السلطة وانقسامها ما بين حكومة غربية وشرقية قد يجدد الدعوات نحو تقسيم ليبيا إلى أقاليم ثلاثة، حيث تجد هذه الدعوات قبولا من قبل بعض الفاعلين الخارجيين، وهذا يعني بأن الفترة المقبلة ستشهد بعض المشكلات المضافة، خاصة بإدارة عملية التقسيم، وتوفير الغطاء السياسي، أو رفض توفيره بالنسبة لها، على نحو يزيد من التفاعلات الصراعية، كما أن كل ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تعطيل أو تأخير مدة الولوج إلى مرحلة التحول الديمقراطي.
- كما يوجد أيضًا سيناريو مبني على دعم ومساندة العامل الخارجي للتحول الديمقراطي، وهذا الدعم سيكون من المجموعة الأوروبية، وبشكل كبير من إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، وهذا الدور الأوروبي المتأخر يأتي نتيجة التأثر بحالة الفوضى وانعدام سيطرة السلطة على منافذها، وفرض قوتها على مؤسساتها، خاصة النفطية، إذ أصبحت الرغبات والآمال الأوروبية لحكومة الوفاق الوطني المصدر الأكبر

لشرعية السلطة في المنطقة الغربية، والسند القوي لها، كما سيكون هناك دور محدود للولايات المتحدة، حيث ستقوم ببعض الضغوط على الأطراف الليبية المتنازعة، كما أن الدور الأمريكي سيأتي بناءً على مطالب أوروبية تدعوها بضرورة قيامها بدور واضح اتجاه الوضع في ليبيا، كما يحظى هذا السيناريو بدعم ومساندة من قبل الأمم المتحدة وبعض الدول العربية، ومن ثم سيقوم العامل الخارجي بتقديم الدعم والمساندة من أجل التحول الديمقراطي من خلال الضغط على الأطراف الرافضة أو المترددة في قبولها.

- يوجد سيناريو تدخل دول الجوار العربي وخاصة مصر والمدعوم من محور السعودي – والإماراتي، حيث يأتي هذا التدخل في إطار الحافظ على المصالح القومية، وتأمين حدود مصر الغربية مع ليبيا من الأخطار والتهديدات المحتملة من الجماعات المسلحة المتطرفة، ويسعى العامل الخارجي إلى تقديم الدعم العسكري والاقتصادي للمؤسسة العسكرية بقيادة المشير خليفة حفتر، التي – ربما– تهدف إلى إعادة إنتاج النموذج المصري، حيث تتولى المؤسسة العسكرية زمام الأمور في مرحلة انتقالية من أجل التهيئة للانتقال الديمقراطي، والتي ربما تدفع بأحد رجال المؤسسة العسكرية لتولي مرحلة ما بعد التهيئة الديمقراطية، ويحظى هذا سيناريو بقبول إمريكي وإيطالي صامت، إضافة إلى دعم ومساندة فرنسية، كما يواجه هذا سيناريو معارضة شديدة من قبل الجماعات الإسلامية، وبشكل خاص جماعة الإخوان المسلمين، وكذلك معارضة من قبل بعض الدول مثل: تركيا، وقطر. وبريطانيا.
- يبرز على السطح سيناريو إعادة إنتاج النظام السابق، فنتيجة لضعف الحكومات ما بعد 2011م، وانتشار السلاح والجماعات المسلحة، وبروز عدد من الظواهر والممارسات مثل: عمليات التهجير القسري لبعض المدن والقبائل، وانتشار الفساد الاقتصادي، إضافة إلى عمليات الاختطاف والقتل على الهوية، وأصبح تحقيق الأمن هدفاً أصلياً، وتحولت أهداف الرفاهية والحرية والعدالة الاجتماعية إلى بنود ثانوية، كل ذلك شجع على بروز تيار يدعو إلى إعادة إنتاج النظام السابق، من قبل عدد من قياداته الموجودة بالداخل أو بالخارج، خاصة بعد إلغاء قانون العزل السياسي من قبل البرلمان الليبي، ويطرح هذا سيناريو فكرة قيادة سيف القذافي هذه المرحلة، ويحظى هذا السينانور بقبول عدداً من القبائل والمناطق المؤيدة للنظام السابق،إضافة إلى عدد من الليبيين المهجرين قسريًا سواء في الداخل أم الخارج، ويواجه هذا سيناريو عدد من التحديات أهمها : رفض جل الفاعلين المحليين لإعادة إنتاج النظام السابق،كما أن هذا السيناريو لا يحظى بقبول من قبل العامل الخارجي المؤثر في الحالة الليبية.
- يبرز أيضاً سينايور آخر وهو القيام بتدخل دولي خارجي سواء من بعض دول الاتحاد الأوروبي، أو من بعض الدول العربية، أو من بعض دول الاتحاد الافريقي، أو من قوات تابعة للأمم المتحدة، بالرغم من كون التدخل الخارجي لن يكون مقبولًا من جل الأطراف المحلية الفاعلة، إلا إذا كان يصب في تحقيق مصالحها وإنهاء المنافسين لها، فمدينة مصراتة (أحد الأطراف الفاعلة محليًا) قبلت بإدخال عدد من العسكريين الإيطاليين إلى مصراتة أبان الحرب على داعش في سرت 2016م، وذلك لمساعدتها ودعمها في حربها ضد داعش، وتحصلت المؤسسة العسكرية في المنطقة الشرقية على دعم عسكري من قبل دول مثل : مصر والإمارات العربية المتحدة في حربها ضد الجماعات المتطرفة في بنغازي ودرنة، و يواجه هذا سيناريو تحدياً كبيراً والمتمثل في الضعف الحكومي الذي يمكن أن يعمل في إطاره ذلك التدخل، كما يواجه هذا سيناريو تحدياً آخر وهو الحاجة إلى اتفاق العامل الخارجي حول نوعية التدخل المطلوب، أو الجهات المناط بها الدعم والمساندة، وذلك في ظل استمرار الانقسام الحكومي، وكذلك تبرز الحاجة إلى تحديد خارطة واضحة ومحددة لعمليات التدخل المطلوبة.

- **استنتاجات خاتمية:**

إن نجاح مسار التحول الديمقراطي في ليبيا سيكون مرهوناً بعملية بناء ترتيبات وتسويات وتوافقات ما بين الفاعلين المحليين والفاعلين الخارجيين، كما إن الأمر يحتاج إلى عدد من المتطلبات، أهمها:

- وجود إرادة سياسية قوية للفاعلين المحليين نحو تحقيق مسار المصالحة الوطنية شاملة، ونبذ العنف، وتنظيم حمل السلاح، مع أهمية قيام العامل الخارجي بدعم ومساندة

هذا المسار.

- السعي نحو بناء مؤسسة أمنية وعسكرية وفق أسس وطنية بعيداً عن الولاءات والمكاسب والمصالح القبلية والمناطقية.
- اقتصار دور – العامل الخارجي – الفاعلين الخارجيين، سواء على المستوى الإقليمي والدولي بالضغط على الفاعلين المحليين، وتقديم الدعم والمساندة بما يسهم في تحقيق مصالحة وطنية بين كل مكونات المجتمع الليبي.

وختامًا فإن أهم أسباب الغموض التي تعترى مسار التحول الديمقراطي بليبيا في مرحلة ما بعد سقوط النظام السياسي السابق، هو الافتقار لوجود أهداف ومشروع وطني جامع وواضح ومحدد المعالم، والحاجة أيضًا إلى تحديد دور ومهام العامل الخارجي في مهام محددة وليس مفتوحة، وكذلك الحاجة لوجود قيادات وطنية قادرة على تغليب المصالح الوطنية على المنافع، والمكاسب القبلية والمناطقية، وأخيراً يمكن القول بأن طبيعة المجتمع الليبي وقدرته على العودة للتعايش بين مكوناته بسلام ستسهم في إسقاط جميع التصورات التي تتعارض ومصالح الوطن، مع تحييد دور العامل الخارجي في صياغة مستقبله، وغياب ووقوف المحرض على إذكاء الصراع.

المصادر والمراجع

قرار (1970) لسنة 2011م، الصادر عن مجلس الأمن في جلسته 6491، المعقودة في 26 شباط/فبراير 2011

قرار رقم (1973)لسنة 2011م، الصادر عن مجلس الأمن في جلسته 6498، المعقودة في 17 آذار/مارس 2011

كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، في الاجتماع رفيع المستوى حول ليبيا، نيويورك, 20 أيلول/ سبتمبر2017، شوهد بتاريخ 29 مايو 2018، في : https://unsmil.unmissions.org/ar/D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

كلمة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، غسان سلامة، أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، 21 مارس 2018م، شوهد بتاريخ 29مايو 2018:، في https://unsmil.unmissions.org/ar

خطاب القذافي في 2 مارس 2011م، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، شوهد في 2018/5/30م، في http://aqsaonline.org/news.aspx?id=4595

الكتب :

أبوصوة، محمود أحمد، (2012).**جدلية المجال والهوية : مدخل لتاريخ ليبيا العام**، دار الرواد ط1 .

البربار، عقيل محمد، (1996). **دراسات في تاريخ ليبيا الحديث، منشورات**، ELGA.

بغني،عمرو سعيد (2015) حرب الجبل والساحل،منشورات مؤسسة تاوالت الثقافية سلسلة البحاث (13)

بن نبي، مالك (1986). **شروط النهضة**، ترجمة: عمر كامل مسقاوي، عبد الصبور شاهين، دار الفكر، دمشق.

الجابري،محمد، (1994). **الديمقراطية وحقوق الانسان**، سلسلة الثقافة القومية(26)، ط 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جراتزياني،رودولفو،(1970). **نحو فزان**، ترجمة طه فوزي، دار الفرجاني،طرابلس – ليبيا، ط1 .

حميدة،علي عبداللطيف،(1998). **المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .

رود لفو ميكاك (ب.ت). **طرابلس الغرب تحت الحكم القرمانلي**، ترجمة طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس – ليبيا.

ريشارد،توللي (1967). **عشرة سنوات في طرابلس 1783-1793م**، ترجمة: عبدالجليل الطاهر، منشورات الجامعة الليبية.

الزاوي، الطاهر. (2004). **جهاد الأبطال**، دار المدار الإسلامي، بيروت لبنان، ط4>

السبكي،آمال،(1990)**استقلال ليبيا، بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية 1943– 1952م**، مكتبة المدبولي، 1990م.

قناوي، اروبعي (2014). **بشير السعداوي ودوره في الحركة الوطنية الليبية (1884– 1957)**، منشورات المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات التاريخية رقم (148) ط1،

الكواكبي، عبد الرحمن (ب.ت) **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، كلمات العربية للترجمة، مصر.

مقلد، إسماعيل صبري (1984). **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات)، مطبوعات جامعة الكويت،

هلال، علي الدين، إسماعيل، محمود (1999) **اتجاهات حديثة في علم السياسة**، الجنة العلمية للعلوم السياسية، والإدارة العامة بالمجلس الأعلى للجامعات، القاهرة.

وناس، منصف، (2017). ليبيا التي رأيت، ليبيا التي أرى، محنة بلد، دار المتوسطية للنشر والطباعة، تونس.

الدوريات

الشيخ، محمد (2015). **ليبيا بين جماعات العنف والديمقراطية المتعثرة**، مجلة المستقبل العربي، العدد 432، فبراير، عدد الصفحات 124- 136.

قانصو، وجيه، (2012).**مخاطر الانحراف الطائفي على اثورات العربية**، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 1 – المجلد الأول –صيف،الصفحات 163- 212

مرجين، حسين سالم (2016). **آفاق سوسيولوجية على متن الحراك المجتمعي العربي**، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 9، العدد 2، الصفحات، 167 – 173

د .رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه :

الجمال،حليمة (2012). **مؤسسات التمويل الدولية ومعونات القوى الكبرى والتدخل في دول الثورات العربية**، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية – قسم العلوم السياسية، رسالة ماجستير، إشراف مصطفي محمد التاغدي، غ.م .

حجي،جعفر إبراهيم، **تأثير النظم الانتخابية في الاستقرار السياسي (العراق نموذجا 2005- 2010)** أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية، إشراف مهدي جابر المهدي العام الجامعي 2013م، غ.م.

مرزوق، بكرو، أمين، بوزيان (2017). **التدخل العسكري لحماية حقوق الإنسان "ليبيا نموذجًا"**. رسالة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مولاي الطاهر – سعيدة، العام الجامعي 2016-2017م.

يوسف، لعياضي (2015). **التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية** – تونس – جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية – رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية– إشراف ابتسام بدري العام الجامعي 2014- 2015.

هـ. مصادر أخرى: المواقع الإلكترونية

اقميع، محمد، **سيطرة دول الخليج على الإعلام الليبي، دعماً للاستقرار أم لتأجيج الفوضى والانقسام**، شوهد بتاريخ 2018/5/30م
https://www.eanlibya.com/archives/78245

دباشي،حميد (2012) . **الربيع العربي ونهاية حقبة ما بعد الاستعمار**، شوهد بتاريخ 2018/5/29م، في:
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2012/08/201281294613157216.html

الصواني، يوسف (2014) **الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق**، في اللقاء السنوى الحادي والعشرون، شوهد بتاريخ، في: 2018/7/11
http://www.arabsfordemocracy.org/archive/item/634-2014-06-26-10-02-56

مجدي،مارك (2015). **التعليم وإعادة انتاج المجتمع المتخلف**، الحوار المتمدن، شوهد بتاريخ 2018/5/29م، في:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=460740&r

مركز إدراك للدراسات والاستشارات ( ) جيفري غولد برغ، **عقيدة أوباما**، شوهد بتاريخ 2018/5/30م، في :
http://idraksy.net/the-obama-doctrine/

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .**التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا**". تقدير موقف، مارس 2011، شوهد في 2018/3/20،
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_9B317FB6.pdf

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. **تطور مفهوم التدخل العسكري الإنساني إلى مسؤولية الحماية**. مسارات، عدد مايو 2013، شوهد بتاريخ 2018/3/10، في :
https://www.kfcris.com/pdf/5c8b253e66e3f1670ce716d11a005aaf57ccd84d4bb73.pdf

المركز الوطني لدعم القرار. **ليبيا الوحدة لمنع الأطماع الخارجية**، (2015)، شوهد بتاريخ 29 مايو 2018، في:
https://npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=10078:2018-01-01-07-51-31&catid=10:2015-01-29-10-09-06&Itemid=116

المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 2016/5/6م، زاهي المغيربي، نجيب الحصادي، **التحول الديمقراطي في ليبيا، تحديات وآمالات وفرص**، شوهد بتاريخ 2018/3/22م، في:
http://loopsresearch.org/media/images/photom8iz9ahf92.pdf

مهدي، جابر، **إشكالية تعثر الديمقراطية في العراق بعد 2003** (2012) الحوار المتمدن، شوهد بتاريخ 2018/5/29م، في

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=334778

الجمال، احمد مختار، الإتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته ومستقبله، شوهد بتاريخ 2019/9/3م، في

https://mokhtarelgammal.typepad.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B3%D8%B7-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%88%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%88%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%87.html

The Effect of the External Factor in Community Mobility and it's Reflection on Democratric Transition

Hussein S.Marjin *

ABSTRACT

Despite the fact that the social movement in Libya witnessed encouragement and support from abroad at a stage of its development, with the aim of overthrowing the political system and protecting its interests, the external factor can not initiate a movement that rejected the broad scope witnessed by Libya, Political, economic, social, cultural or technological issues. This paper aims at defining the concept and reasons of the external role in the case of Libya, in addition to determining the stages of development of the external role, and clarifying the results and their effects on the issue of democratic transition. Security to Council resolutions 1970- 1973, in accordance with Chapter VII of the Charter of the United Nations, which allows the Security Council to take all actions once the threat of peace happened, and lacke of clear plans and programs by the external actors, i.e. regional and international powers to overcome the collapse of the state institutions, and instead of supporting to create and promote the democratic transition they focused on their national interests. The local forces benefited from the for external intervention to stabilize their force in Libya. The results of the paper to confirm that the success of the process of democratic transition in Libya depends on the process of internal and external balances and consensus.

Keywords: Community mobility, democratization, external factor, local factors.

* . School of Arts, Trablus University.
Received on 10/10/2008 Accepted for Publication on 28/9/2020.